

الإدارية» توقف قرار هدم مسجد شمالان الرومي و«الأوقاف» تتعهد بالتنفيذ و«الأشغال»: الحكم ليس نهائياً

محامي الحكومة أكد عدم وجود آثار تاريخية بالمسجد: لا تتعدى نافذتين وبابين



هذه الدعوى يطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف قرار وزارة الأشغال العامة لهدم مسجد بن علي بن سيف شمالان الرومي والحكم في الموضوع بإلغاء القرار الإداري الصادر عن مجلس الوزراء رقم (82) المتخذ بتاريخ 2010/1/17 والخاص بهدم مسجد شمالان الرومي بمنطقة شرق واعتباره كان لم يكن مع كافة آثاره.

في حين طالب محامي الحكومة رفض الموافقة على إيقاف قرار الإزالة مؤكدا عدم وجود آثار تاريخية في مسجد شمالان الرومي وهي لا تتعدى نافذتين وبابين سيتم نقلهما في مكان آخر.

وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى الثامن من سبتمبر لنظر الدعوى في شقها الموضوعي.

وتمن المحامي عادل العبدالهادي عدالة المحكمة مؤكدا أن القضاء الكويتي العادل والنزيه عودنا دوما على إنصاف المظلومين.

العبدالهادي: هدم المسجد فيه إجحاف بحق المواطنين وإهدار لأحد مكونات التراث الإسلامي والعربي بالكويت

وحيث إن صدور هذا القرار فيه إجحاف بحق المواطنين الكويتيين وإهدار لأحد مكونات التراث الإسلامي والعربي بالكويت.

كما أنه يشكل مخالفة صريحة لنص المادة (12) من دستور الكويت.

وإعمالاً لنص المادة (1) فقرة رابعا والمادة 4 من المرسوم بقانون رقم 1981/2، وعلى اعتبار أن إصدار قرار الهدم هو انحراف بالسلطة عن جادة الصواب وإهدار منشأ ذا قيمة معنوية كبيرة. فلا يسع المدعي سوى إقامة

الاستغناء عن هدم هذا المسجد بإيجاد بدائل أخرى بعيدا عن حرم المسجد. ولما كان المدعي كويتي الجنسية ويعتز بيمرات آبائنا وأجدادنا في وطننا الغالي الكويت الحبيبة.

ولما كانت أجهزة الدولة كلها تتضافر سويا للنهوض بمقومات المجتمع الأساسية والحفاظ على تراثها ومآلها وفروانها وتوفير أسس الحياة السعيدة لمواطني الدولة.

وحيث إن صدور هذا القرار فيه إجحاف بحق المواطنين الكويتيين وإهدار لأحد مكونات التراث الإسلامي والعربي بالكويت.

كما أنه يشكل مخالفة صريحة لنص المادة (12) من دستور الكويت. وإعمالاً لنص المادة (1) فقرة رابعا والمادة 4 من المرسوم بقانون رقم 1981/2، وعلى اعتبار أن إصدار قرار الهدم هو انحراف بالسلطة عن جادة الصواب وإهدار منشأ ذا قيمة معنوية كبيرة.

فلا يسع المدعي سوى إقامة

ولما كان مسجد شمالان الرومي هو أحد المعالم الرئيسية لمدينة الكويت وهو من التراث الإسلامي الفريد وقد تم بناؤه عام 1893 ويقع في منطقة حيوية هامة وجاذبة للزوار والسياح ورجال الأعمال إضافة إلى قربه من المنطقة التجارية الواقعة بالعاصمة كما أنه من ضمن المساجد التراثية ومصنف ضمن المباني التراثية المشمولة بالرسوم الأميري لعام 1960.

ولما كانت المادة 12 من دستور الكويت تنص على أن «تصون الدولة التراث الإسلامي والعربي وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية». ولما كان قرار هدم هذا المسجد الأثري الهام بهدف صيانة وتوسعة طريق الدائري الأول إنما هو قرار إداري يخضع لرقابة القضاء من حيث المشروعية والمنفعة المقصودة منه.

ولما كان الإبقاء على هذا التراث الحيوي الهام أهم وأفضل من توسعة الطريق الدائري الأول، وأنه يمكن

بصفة مستعجلة في القضية المستعجلة المرفوعة من المحامي عادل العبدالهادي لحين النظر في الموضوع بجلسة الثامن من سبتمبر ورفضت طلب الحكومة برفض الدعوى في شقها المستعجل.

وترافع المحامي عادل العبدالهادي بصفته وكيل عن أحد المواطنين في دعوته ضد سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الأشغال والأوقاف والشؤون الإسلامية مطالبا بشق مستعجل وقف قرار إزالة مسجد شمالان الرومي.

وقال العبدالهادي إن موكله المدعي فوجئ كما هو الأمر مع كافة مواطني الكويت بصور قرار وزارة الأشغال العامة التي يمثلها المدعي عليه الثاني بصفته يهدم مسجد شمالان بن علي بن سيف الرومي بمنطقة شرق (المطبة) الواقعة في نطاق محافظة العاصمة وذلك بحجة

إعاقته لصيانة وتوسعة طريق الدائري الأول تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (82) المتخذ باجتماعه رقم (2010/4) المنعقد بتاريخ 2010/1/17.



المحامي عادل العبدالهادي



م. عواطف الغنيم

المستندات القانونية بشأن هذا المسجد وذلك لإعداد مذكرة تبين من خلالها وجهة نظر الوزارة والحكومة.

وكشفت مصادر أن المحكمة سوف تستمع خلال الجلسة المقبلة لدفاع وزارة الأشغال والتي سترافع عنها ممثل إدارة الفتوى والتشريع.

وفي تفاصيل حكم المحكمة الإدارية وقف قرار إزالة مسجد شمالان الرومي، فقد أصدرت المحكمة برئاسة المستشار عماد الحبيب الحكم

بوقف قرار الحكومة بهدم المسجد قائلت مصادر مطلعة في وزارة الأوقاف لـ«الأنباء»: «إذا جاءنا أمر من إدارة التنفيذ فسننفذ الحكم فوراً، فالأحكام عنوان الحقيقة، ونحن نحترم أحكام القضاء».

أما وكالة وزارة الأشغال العامة، عواطف الغنيم فقد قالت في تصريح خاص لـ«الأنباء» إن المحكمة أوقفت هدم المسجد في الشق المستعجل لحين النظر في الدعوى الموضوعية في 8 سبتمبر المقبل، مؤكدة أن القرار ليس نهائياً.

وأضافت أن «الأشغال» زودت ممثل الفتوى والتشريع بجمع

أسامة أبو السعود - فرج ناصر مؤمن المصري

قررت المحكمة الإدارية أمس برئاسة المستشار عماد الحبيب وقف قرار إزالة مسجد شمالان الرومي بصفة مستعجلة لحين النظر في الموضوع بجلسة الثامن من سبتمبر ورفضت طلب الحكومة برفض الدعوى في شقها المستعجل. وتعقبيا على حكم المحكمة بوقف قرار الحكومة بهدم المسجد قالت مصادر مطلعة في وزارة الأوقاف لـ«الأنباء»: «إذا جاءنا أمر من إدارة التنفيذ فسننفذ الحكم فوراً، فالأحكام عنوان الحقيقة، ونحن نحترم أحكام القضاء».

أما وكالة وزارة الأشغال العامة، عواطف الغنيم فقد قالت في تصريح خاص لـ«الأنباء» إن المحكمة أوقفت هدم المسجد في الشق المستعجل لحين النظر في الدعوى الموضوعية في 8 سبتمبر المقبل، مؤكدة أن القرار ليس نهائياً.

وأضافت أن «الأشغال» زودت ممثل الفتوى والتشريع بجمع

خلال الندوة التي نظمتها رابطة الشباب الكويتي بالخالدية العوضي: «الإعلام الإلكتروني» يفتقر إلى حق الملكية الفكرية



علي العوضي خلال الندوة

يشمل الموقع الإخباري بل قصد كل من ينشر أي خبر يشمله القانون، فهو تعريف عام من القانون لكل من ينقل خبراً، لافتاً إلى أنه سيتم تشكيل لجنة أو هيئة ستكون موكلة بمراقبة الحسابات ومن يخالف القانون فسيتم توجيه الاتهام له. واستنكر العوضي الآلية المتبعة في الموافقة على الطلبات المقدمة لوزارة الإعلام للمطالبة بالترخيص للمواقع الإلكترونية والتي منها أن الوزارة تنظر في طلب الترخيص مدة 30 يوماً، وإن لم يتم الترخيص لك فمن حقه تقديم شكوى إلى وزارة الإعلام، لافتاً إلى أنه من المفترض الحصول على الترخيص بمجرد التقديم إلى أن يأتي ما يخالف ذلك.

وقال: إن أهم ما افتقد في هذا القانون والذي كان من المفترض أن يكون متواجداً وأن يتم التنصيص عليه هو «حق الملكية الفكرية» في قانون الإعلام الإلكتروني، مشيراً إلى أنه ليست لدينا في الكويت صحافة إلكترونية أو إعلام إلكتروني بل ما هو موجود عبارة عن ناقلين للخبر فقط لا غير سواء من أخبار أو مقالات أو صور أو فيديوهات، متسائلاً: ما الحاجة إذن لهذا القانون؟

تامر السليم
أكد الأمين العام المساعد للمنتدى الديمقراطي الكويتي ومدير تحرير جريدة الطليعة علي العوضي أن قانون الإعلام الإلكتروني جاء لتجديد آراء الشباب في الإعلام، وذلك عبر مدوناتهم، والذي بدء ينتشر ويخلق حالة من التفاعل المجتمعي معه، مضيفاً: لابد من معرفة سبب تقديم هذا القانون وإقراره في ظل الثورة المعلوماتية الإلكترونية. وأضاف العوضي، خلال الندوة التي نظمتها رابطة الشباب الكويتي في مقر الرابطة بالخالدية تحت عنوان «قانون الإعلام الإلكتروني» مساء أول من أمس، أن الحكومة سعت قبل فترة عبر إقرار قانون الإعلام الموحد والذي كان قانون الإعلام الإلكتروني جزءاً منه وبفضل الفعاليات النشطة في ذلك الوقت تم إسقاط قانون الإعلام الموحد، مشيراً إلى أن الحكومة قامت بإلتفاتين بالقانون ولكن على شكل أجزاء، فالتفت بقانون هيئة الاتصالات تبعته بقانون الإعلام الإلكتروني الذي أقر حالياً. وأشار إلى أن التعريف للموقع الإلكتروني في القانون لم

يجعل من السهل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويقدم لها العديد من الخدمات اللوجيستية

«التخطيط»: مبادرة من «إيكويت» لإقامة مجمع الكويت للصناعات التحويلية البتروكيماوية

الكويت والجهات المختصة حيث أن هذا المشروع سيدرج في خطة التنمية 19/18 على أن تتبنى الحكومة هذه الفكرة وأن تكون هناك جهة حكومية مائة للمشروع وأن تكون شركة إيكويت صاحبة المبادرة وتساعد في إدارة المشروع وأن تكون إدارة وتنفيذ المشروع من ضمن الأنشطة التي تقوم بها شركة إيكويت.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة إيكويت محمد حسين إن مشاركة مقترح إقامة مجمع الكويت للصناعات التحويلية البتروكيماوية تجسيداً لشعار «شركاء في النجاح» مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية التي تلعب دوراً فاعلاً في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي من خلال التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، خصوصاً اتحاد الصناعات الكويتية.

وأضاف حسين أن هذا المجمع الصناعي سوف يكون امتداداً للجهود السابقة لشركة إيكويت في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في نمو قطاع الصناعات البلاستيكية في الكويت بنسبة 7.450٪ خلال الأعوام من 1998 إلى 2015، حيث أن مثل هذا النمو واستمراره له انعكاس واضح على توفير مصادر الدخل وإيجاد المزيد من فرص العمل وتوسعة القطاع الصناعي المحلي وتنمية الصادرات الصناعية وتوطين وسائل تكنولوجية متقدمة.



د. خالد مهدي ومحمد حسين وعدد من حضور الاجتماع

المتعلقة بالبتروكيماويات جميع الاحتياجات من أنظمة تقنية المعلومات وكهرباء وماء ومعالجة وتنقية الصرف الصحي وجميع الأمور اللوجيستية التي تساعد على تنفيذ هذه المشاريع. وأضاف أن المجمع الصناعي المقترح سيوفر الخدمات اللوجيستية ويركز المستثمر فيها على العملية الإنتاجية التي يحتاجها فقط وتعتمد فكرة هذا المشروع على أن يأتي المستثمر برأس المال اللازم لإقامة مشروع ثم يحصل على باقي الخدمات عن طريق المجمع الصناعي كما يمكنه أن يحصل على أفكار جديدة لإقامة الكثير من أنواع المشاريع ذات الجدوى.

وأشار إلى أن شركة إيكويت قد قامت باقتراح هذه الفكرة مع استعدادها لإدارة المشروع والمساهمة في تأسيسه، وتأتي زيارتهم

مهدي: المشروع سيقام على مساحة 200 ألف متر مربع بمنطقة الشعبية ويحقق على أرض الواقع مفهوم الشراكة مع شركاء التنمية

محمود الموسوي

كشفت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. خالد مهدي عن مبادرة تقدمت بها شركة إيكويت للبتروكيماويات، أول شركة عالمية كويتية في هذا القطاع الصناعي لإقامة مجمع صناعي للصناعات التحويلية البتروكيماوية مجهز بالكامل يجعل من السهل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بكل سهولة ويقدم لها العديد من الخدمات اللوجيستية، لافتاً إلى أن المقترح سيتم عرضه على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لمناقشته.

وأوضح د. مهدي في تصريح صحفي عقب اجتماعه مع وفد شركة إيكويت للبتروكيماويات برئاسة الرئيس التنفيذي للشركة محمد حسين وبحضور نائب الرئيس لشؤون الفتية طارق الكندري والمدير العام لتسويق البولي إيثيلين أحمد الصالح فضلاً عن حضور ممثلين عن اتحاد الصناعات الكويتية، أن المشروع المقترح تحت اسم مجمع الكويت للصناعات التحويلية البتروكيماوية (Kuwait Petrochemical Value Park) مساحته 200 ألف متر مربع في منطقة الشعبية وقامت شركة إيكويت بهذه المبادرة قبل ثلاث سنوات لإقامة مجمع صناعي يقدم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة